مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة الأرباح "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في البورصة"
اسم الكاتب: د. مفيد الشيخ على، أ. محمد رجب بدر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1619
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة الأرباح «دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في البورصة» *

د. مفيد الشيخ على **
أ. محمد رجب بدر ***

* تاريخ التسليم: 15/ 3/ 2014م، تاريخ القبول: 17/ 5/ 2014م.
** أستاذ المحاسبة المساعد/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الأزهر/ غزة.
*** ماجستير محاسبة/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمحاورها الثلاثة، وأثرها على جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية. ولتحقيق هدف الدراسة اختيرت المصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين، وقد اختيرت عينة الدراسة من المديرين ورؤساء الأقسام بطريقة العينة العشوائية الطبقية حسب الشركة والمكان الجغرافي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وصممت قائمة استقصاء، وزعت على المصارف المختارة، وبلغ عدد المستجيبين (20) ، للحصول على المعلومات عن المتغير المستقل «الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية»، بينما تم الحصول على معلومات المتغير التابع من التقارير المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة. واُستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، ومناقشة النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة تطبق الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمراحلها الثلاث بمستويات عالية و متفاوتة. وأنه تتوافر لدى المصارف الفلسطينية محل الدراسة أرباح ذات جودة عالية. كما بينت الدراسة أنه يوجد علاقة طردية بين تطبيق الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وبين جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية، وأنه لا يوجد علاقة بين تطبيق الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وبين جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية.

The availability of controls on the applications of electronic accounting information systems and their impact on the earnings quality

Abstract:

The aim of this study is to find out the availability of controls on the applications of electronic accounting information systems and its impact on the quality of earnings in the Palestinian banks. To achieve the objectives of this study, a stratified random sample of managers and department heads according to the company and the geographical location was selected. The descriptive analytical approach was used, and the number of respondents was 20. The independent variable (controls on the applications of accounting information systems) was obtained by using the survey and the published financial reports. Statistical methods were used to analyze the data. The study found that the applications of electronic accounting information systems in its three stages are different and with high levels, and the banks have a high quality of earnings. There is a positive correlation between the application of controls in the stage of data processing and the quality of earnings, but there is no correlation between the applications of controls in the input and output stages in the quality of earnings in the Palestinian banks.

مقدمة:

أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة في نظم المعلومات إلى زيادة حدة التعقيدات والتشابك والتغير خاصة في الأمور الاقتصادية والمالية والمحاسبية وتدقيق الحسابات، إضافة إلى ظهور الأشكال التنظيمية الجديدة، والشركات المتعددة الجنسية، والذي بدوره زاد من حدة المنافسة وخطورتها، الأمر الذي يستلزم اتخاذ قرارات سريعة وفاعلة، حتى تتمكن المنظمات من الاستمرار في التنافس والحفاظ على بقائها في السوق، مما يتطلب توفير معلومات وبيانات دقيقة و حديثة، وذات موثوقية وملائمة للأطراف ذوي العلاقة لمتخذي القرارات، وللوصول إلى أرقام أرباح حقيقية خالية من أي تلاعب. إن هذا الأمر يتطلب بناء نظام معلومات يهدف إلى تحديد نوع البيانات وحجمها، وكيفية جمعها ومعالجتها وتحليلها، ووجود الرقابة الفاعلة عليها، وتدقيق مخرجاتها عندما تتحول البيانات الخام إلى معلومات مفيدة وموثوق بها لاتخاذ القرارات وتقويم الأداء الحقيقي للمنظمة. فهذه الدراسة تسلط الضوء على مدى توافر الإجراءات الرقابية في مراحل المدخلات ومعالجة البيانات والمخرجات في المصارف الفلسطينية، وكذلك معرفة أثر هذه الإجراءات على جودة الأرباح.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من كيفية الوصول إلي أرباح حقيقية ذات جودة عالية وأن تكون الأرباح الناتجة عن التقارير المالية للمصارف الفلسطينية ذات جودة عالية وخالية من التلاعب: و يمكن اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار فهذا أيضا يعتمد على موثوقية المعلومات وصدقها، وأنها لا تحتوى على أخطاء أو أي عيوب، ومن أحد الجوانب المهمِّة في الوصول إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها وذات موثوقية، هو مدى الالتزام بالضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وذلك من خلال إجراءات رقابية في مرحلة المدخلات، ومعالجة البيانات والمخرجات، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى توافر الضوابط الرقابة على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وما أثرها على جودة الأرباح؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وما أثرها على جودة الأرباح؟
- ما مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وما أثرها على جودة الأرباح؟
- ما مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وما أثرها على جودة الأرباح؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
2. التعرف إلى مفهوم الضوابط الرقابية على التطبيقات ومكوناتها من ضوابط على المدخلات و معالجة البيانات وعلى المخرجات.
3. معرفة أثر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية على جودة الأرباح.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المعلومات المحاسبية، وما تحتويه من موثوقية وملائمة وقابلية للفهم تساعد متخذي القرارات وأصحاب العلاقة من الاعتماد على دقة الأرباح وحقيقتها في التقارير المالية، فتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية نظم الرقابة على التطبيقات، والتي قد يكون لها أثر في إخراج معلومات تتسم بالملاءمة والموثوقية والتي هي ركيزة أساسية للوصول إلى أرباح ذات جودة عالية.

متغيرات الدراسة:

تحقيقاً للهدف الأساسي للدراسة، والذي يتمثل في دراسة مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة الأرباح، وبالتالي فإن المتغير التابع هو جودة الأرباح بينما المتغير المستقل الضوابط الرقابية على التطبيقات، والتي تنقسم إلى ثلاثة أقسام ضوابط رقابية على المدخلات وضوابط رقابية على معالجة البيانات وضوابط رقابية على المخرجات.

فرضيات الدراسة:

♦ **الفرضية الرئيسية:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و جودة الأرباح.

♦ **الفرضيات الفرعية:**

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و جودة الأرباح.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و جودة الأرباح.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و جودة الأرباح.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول الإجابة على السؤال الأساسي في العلم وماهيـة وطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة. ويشمل ذلك تحليل الظاهرة، وبيئتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، ومعنى ذلك أن الوصف يتم أساساً بالوحدات أو الشروط أو العلاقـات أو الفئـات أو التصنيفات أو الأنساق التي توجد بالفعل، وقد يشمل ذلك الآراء حولها والاتجاهات إزاءها، وكذلك العمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها، والمتجهات التي بزغت عنها.

مجتمـــع الدراســة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في أقسام الرقابة الداخلية ونظم المعلومات الإلكترونية في المصارف الفلسطينية (بنك فلسطين، البنك العربي الإسلامى، بنك الإستثمار الفلسطيني، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك العقاري) **وقد اختيرت هذه المصارف الخمسة فقط لأسباب عدة منها:**

- تعد هذه المصارف من أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك اعتقاداً بأن هذه الوحدات أكثر حاجة واستخداما لتطبيق الرقابة على تطبيقات نظم المعلومات الإلكترونية، لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الأنظمة الإلكترونية من الوحدات الأخرى.

- حجم رأس مال هذه الوحدات كبير نسبيا.

- يعد هذا القطاع عصب الاستثمار الفلسطيني، وبالتالي هناك ضرورة ملحة للبحث عن أدوات ووسائل تعمل على زيادة جودة أرباحها.

- سهولة الحصول على المعلومات اللازمة من هذه المصارف، وذلك لوجود بياناتها على شبكة الانترنت أو البورصة الفلسطينية، وسهولة الوصول إلى العاملين في هذه المصارف لوجودها في محافظات غزة.

- عدم استجابة كل من بنك القدس والبنك الوطني لتعبئة الاستبانة باعتبارها بنوك مدرجة في بورصة فلسطين.

وقد اختيرت عينة الدراسة من مجتمع الدراسة الذي وُضِّح بطريقة العينة العشوائية الطبقية حسب الشركة والمكان الجغرافي، حيث بلغت عينة الدراسة (20) من المستجيبين.

أدوات الدراســـة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع والنتائج التي توصلت إليها والمقاييس التي استخدمت، وانسجاما مع أهداف الدراسة، جُمعت البيانات من مصدرين: المصدر الأول خاص بالبيانات المتعلقة بالمتغير التابع (جودة الأرباح) ، وذلك من خلال القوائم المالية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة والمنشورة على مواقعها على شبكة الانترنت أو المنشورة على موقع البورصة الفلسطينية. أما المصدر الثاني فخاص بالبيانات المتعلقة بالمتغير المستقل (الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) ، لذلك طُوِّرت قائمة استقصاء لهذا الغرض. **وتتكون قائمة الاستقصاء من قسمين رئيسيين هما:**

- القسم الأول: بيانات شخصية ومعلومات عامة عن المستجيب.
- القسم الثاني: ثلاثة محاور متمثلة في أقسام تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

وقد اُستخدم مقياس ليكرت الخماسي في قائمة الاستقصاء الخاصة بالضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقد صيغت بنود قائمة الاستقصاء مع الأخذ في الاعتبار مناسبة الفقرات لموضوع الدراسة.

صـــــدق الإختبار وثباته:

تم التحقق من الصدق الظاهري لبنود قائمة الاستقصاء من خلال عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال المراجعة والمحاسبة، ومن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، وبعد الاطلاع على أراء المحكمين، أجريت التعديلات المطلوبة في صياغة بعض الفقرات في ضوء مقترحاتهم. ولقياس مدى ثبات الأداة اُستخدمت طريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاختبار الكلي يساوي (0.97) وهذا دليل كاف على أن الاختبار يتمتع بمعامل ثبات مرتفع، إذ يمكن الاعتماد على نتائج البحث والاطمئنان على مصداقيتها عندما يزيد معامل ألفا كرونباخ على النسبة المئوية (60%) ، وأما إذا قلَّت عن ذلك فتعد ضعيفة، وإذا كانت أكبر من (90%) فتعد ممتازة (Sekaran، 2000) .كما حُسب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، فقد بلغ معامل الارتباط لبيرسون بهذه الطريقة (0.87) ، وبعد استخدام معادلة سبيرمان– براون المعدلة أصبح معامل الثبات (0.93) ، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة. مما يجعل الباحث مطمئناً على صلاحية تطبيق الإستبانة على عينة الدراسة.والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1)

معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للاستبانة ومحاورها

اقسام الضوابط الرقابية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	طريقة التجزئة النصفية	
			معامل ارتباط بيرسون	سبيرمان براون المعدلة
توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	16	.93	.92	.96
توافر الضوابط الرقابية في مرحلة معالجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	13	.94	.82	.90
توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	14	.91	.74	.85
الدرجة الكلية الاستبانة	43	.97	.87	.93

الأســاليـب الإحصـــائيـة:

فرَّغ الباحثان وحلَّلا النتائج من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 20.0) ، وقد اُستخدمت الأساليب

الإحصائية الآتية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي
2. المتوسط الحسابي النسبي (الوزن النسبي) : ويفيد في معرفة مقدار النسبة المئوية لكل مجال من المجالات.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) : لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية (Split half methods) : و يستعمل للتأكد من أن الاستبانة لديها درجات ثبات مرتفعة.
5. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ولقياس درجة الارتباط.
6. اختبار الإشارة (Sign Test ، Wilcoxon Signed Ranks Test) .

الإطار النظري:

يقسم الإطار النظري إلى قسمين هما:

◄ الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح.

• أولا – الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

نظرا لأهمية الأرباح لكثير من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة واعتمادها على دقة المعلومات وحداثتها ونتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة في نظم المعلومات المحاسبية، مما يتطلب توافر معلومات تساعد في الوصول إلى أرباح ذات جودة عالية. إن هذا الأمر يتطلب بناء نظام معلومات يهدف إلى تحديد نوع البيانات وحجمها، وكيفية جمعها ومعالجتها وتحليلها، ووجود الرقابة الفاعلة عليها، وتدقيق مخرجاتها عندما تتحول البيانات الخام إلى معلومات مفيدة وموثوق بها لإتخاذ القرارات، وتقويم الأداء. لذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على الوسائل والإجراءات الرقابية المتخصصة على التطبيقات لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حيث يعد هذا النوع من الإجراءات أسلوباً متخصصاً لرقابة تدفق العمليات خلال أداء وظائف النشاط المتخصص، والمصمم لضمان أمن الوصول للبيانات، ودقة إتمام العمليات المطلوبة، كما تستهدف هذه الإجراءات

منع حدوث الأخطاء وضبطها إذا حدثت، وتصحيح الأخطاء خلال مسار البيانات داخل نظم التطبيقات.أيضا تركز هذه الدراسة على قياس أثر هذه التطبيقات على الوصول إلى جودة عالية من الأرباح.

- **الإجراءات الرقابية:**

يمكن تقسيم الإجراءات الرقابية إلى قسمين هما، إجراءات الرقابة العامة وإجراءات الرقابة على التطبيقات: (لطفى،1997: ص17)

- **أولا- إجراءات الرقابة العامة:**

وهى رقابة وقائية وجودها يعمل على منع حدوث أخطاء فهذه الإجراءات تهتم بالهيكل العام لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات وعلاقته بالأقسام التشغيلية الأخرى، وبذلك عرفت الرقابة العامة على أنها «خطة المنشاة التنظيمية والنشاطات المتعلقة بعمليات معالجة البيانات إلكترونيا» (haper: 1985: p10)

ويقوم المراجعون عادة بتقويم فعالية الرقابة العامة قبل تقويم الرقابة على التطبيقات، فإذا الرقابة العامة لا تتسم بالفعالية سيكون هناك احتمال لوجود انحراف في تطبيقات نظم المعلومات.(ارنيزولويك: 2002: ص690)

قسم إجراءات الرقابة العامة في بيئة نظم المعلومات الإلكترونية إلى:

ضوابط الرقابة التنظيمية و ضوابط الرقابة على إعداد النظام وتطويره وتوثيقه، و ضوابط مكونات الأجهزة المادية والبرامج غير المادية و ضوابط الرقابة لمنع الوصول المباشر للبيانات و ضوابط الرقابة على أمن الملفات والبيانات.

- **ثانياً- إجراءات الرقابة على التطبيقات:**

وهى ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة، حيث تنقسم إلى إجراءات رقابية على المدخلات وإجراءات رقابية على معالجة البيانات وإجراءات رقابية على المخرجات.

حيث تعرف الرقابة على التطبيقات بأنها: «طرق التأكد من أن البيانات الكاملة والصحيحة والمصادق عليها فقط قد ادخلت وحدثت في النظام الإلكتروني ،وأن عملية المعالجة قد تمت بالطريقة الصحيحة ، وأن نتائج المعالجة متفقة مع ما هو متوقع ، وأن هذه البيانات قد صودق عليها.(Halper: 1985،p10) .

ويعرفها (القاضي، 1997: ص 378) بأنها رقابة مكتشفة ومصححة في طبيعتها. فهي مكتشفة، لأنها تكشف الأخطاء بعد حدوثها، ومصححة لأنها تتأكد من أن الأخطاء

التي اكتشفت قد صُححت.وهي رقابة خاصة في طبيعتها، لأنها تركز علي دورات العمليات، والنظم التطبيقية المشتركة في هذه الدورات.

ويمكن تعريفها بأنها إجراءات رقابية تهدف إلي التأكد بأن العمليات تمت وفقا للتفويض الصحيح، وأنه تم تسجيلها وتصنيفها وتشغيلها واستخراج التقارير النهائية بطريقة سليمة وصحيحة.

وأشار (دهمش،نعيم وأبوزر،عفاف: 2005) إلى أن الضوابط الرقابية بالنسبة لبيئة نظم المعلومات يجب أن تغطي الجوانب الآتية:

التصميم من أجل نمو الضوابط الرقابية في المنظمة، والاستعمال السلس للضوابط الرقابية، والأهلية التكنولوجية من أجل الاستخدام الأفضل للضوابط الرقابية ، ويجب ألا يتولد عن الضوابط الرقابية تكاليف غير مباشرة وغير ضرورية ، أو يتولد عنها تأثير على الأداء أو القدرة الاستيعابية أو الوظيفية.

ويمكن تقسيم أساليب الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات وهي: أساليب الرقابة على المدخلات وأساليب الرقابة على معالجة البيانات وأساليب الرقابة علي المخرجات.

1. الرقابة علي المدخلات:

وهي تشمل فحص الاكتمال والدقة والتفويض المتعلق بالمدخلات من أجل التأكد من أن المعلومات التي أُدخلت إلى الحاسب هي معلومات أدخلت من قبل شخص مفوض ومسئول عن ذلك، وأن هذه المدخلات لم يتم تغييرها أو التلاعب فيها.وأن هذه البيانات التي صُرِّح بها أدخلت إلي الحاسب بشكل دقيق ومقروء للجهاز، ويجب أن تشتمل على رقابة تحول دون حدوث تكرار في عملية الإدخال أو حذف بعض البيانات (الذنيبات، 2006: ص 314)

حيث عرفت بأنها إجراءات يقصد بها التأكد من صحة تشغيل البيانات ضمن الحاسوب ،وهى تهدف إلى تقديم قناعة بان البيانات أُنجزت وشغِّلت كما هو محدد دون حذف أو إضافة (Robertson،1985: p.330) .

وتعدُّ مرحلة الرقابة على المدخلات ذات أهمية كبيرة، لأنه غالبا ما تحدث الأخطاء في مرحلة المدخلات، فمن خلال هذه الإجراءات يتم التأكد من صحة اعتماد البيانات وصحة ترجمتها إلى لغة الآلة.**وتهدف الرقابة على المدخلات إلى التأكد مما يأتي:**

(الشناوي وكامل ،1994: ص389)

1. التأكد من اعتماد أي عملية قبل تشغيلها بالحاسب الإلكتروني.
2. التأكد أنه قد تم تحويل العمليات على وسيط من وسائط الإدخال.
3. التأكد من عدم فقد أي من البيانات المراد تشغيلها أو ضياعها.
4. التأكد من عدم تعديل أي من البيانات التي يتم تشغيلها أو نسخها.
5. التأكد من أن البيانات الموافق على تشغيلها هي فعلا البيانات التي الحاسب بها غذِّي.

حيث تُستخدم مجموعتان من الوسائل الرقابية في مرحلة المدخلات:

- **المجموعة الأولى**: وسائل رقابية للتأكد من تغذية الحاسب الآلى بكل البيانات، وتشتمل على (الهوارى وآخرون: 1991: ص275) :
  - عدد المستندات.
  - إجماليات الرقابة.
  - الأرقام المسلسلة للرسائل.
  - سجل الرسائل.
- **المجموعة الثانية**: وسائل رقابية للتأكد من صحة البيانات التي غُذِّيت للحاسوب، وتشتمل هذه المجموعة من الوسائل الآتية: (محمد وعبد الحميد،1992: ص 86–87)
  - مراجعة ترتيب كل جزء من عناصر البيانات.
  - مراجعة الحدود: تستخدم مراجعة الحدود في التأكد من صحة المدخلات.
  - أسلوب التغذية العكسية الوصفية.
  - مراجعة صحة الأرقام.

وبالإضافة إلى ما سبق إن قسم الرقابة على المدخلات يختص بأمور في غاية الأهمية للرقابة الداخلية وهى: (تنتوش: 1998: ص231)

- التأكد من التوقيعات على مستندات الإدخال، ويعد هذا عملاً رقابياً على عدم تجاوز الصلاحيات والواجبات المحددة.

- التأكد من استلام مدخلات النظام كافة، وذلك مؤشر يضمن لنا أنه لن يتم إهمال أو إسقاط أية بيانات يؤدى عدم أخذها إلى أخطاء.

- التأكد من معالجة البيانات التي تخص النظام كافة، ويشمل ذلك التأكد من معالجة المدخلات المستلمة كافة، بالإضافة إلى معالجة المدخلات التي يفرزها الحاسوب.

- التأكد من معالجة المدخلات التي تخص النظام موضوع المعالجة فقط.

- جدولة العمل بحيث يضمن إجراءات المعالجة فى وقتها المحدد، وهذا يكرس مبدأ الوقتية في تقديم التقارير.

- ضبط أمور المرتجعات وتعقب إرسالها إلى المختص، ثم الحصول على المدخلات المصممة، والتأكد من توقيعات المصممين.

2. إجراءات الرقابة فئ مرحلة معالجة البيانات:

تعد الرقابة علي التشغيل من أهم أنواع الرقابة علي الحاسوب، وبدون وجود هذا النوع من الرقابة تتعرَّض المنظمة لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، و صعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد من أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد طبِّقت بصورة كاملة، وأن المعلومات التي شغلت صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من السلطة المسئولة، ولهذا فإن الأخطاء في المدخلات ستنعكس على مرحلة التشغيل ومرحلة المخرجات، أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي إما أخطاء في المدخلات، أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل.وتتركز هذه الإجراءات على تعديل البيانات المحاسبية بعد إدخالها إلى نظام الحاسوب، وتهدف إلى توفير درجة كافية من تنفيذ عملية معالجة البيانات إلكترونياً طبقاً للبرامج المستخدمة، وعدم إغفال أية عملية، وعدم معالجة أية عمليات غير موافق عليها، لذلك يجب التأكد من صحة البرامج والقواعد المستخدمة في عمليات المعالجة (سنكري، 2005 ص 140) .

حيث عرفت إجراءات الرقابة في مرحلة معالجة البيانات على أنها، "إجراءات للتأكد من صحة تشغيل البيانات ضمن الحاسوب، وهى تهدف إلى تقديم قناعة بأن البيانات قد أنجزت وشغلت كما هو محدد دون حذف أو إضافة " (Robertson،1985: p.330) .

ويرى (أبو موسي، 2004: ص 517) أن مرحلة معالجة البيانات تواجه العديد من المخاطر تتمثل في تعديل البرامج وتحريفها، و عمل نسخ غير قانونية من البرامج، أو استخدام البرامج بطريقة غير مصرح بها، وإدخال فيروسات وجراثيم إلي أجهزة الحاسوب أو غيرها من الأساليب التي تحتاج إلي خبرات متخصصة في الحاسب الآلي والبرمجة.

وتهدف الرقابة على عمليات التشغيل إلي المحافظة على الأصول وسلامة البيانات أثناء الفترة بعد إدخال البيانات وقراءتها إلى بأن تُسلَّم كمخرجات إلي

مستخدم المعلومات أو إلى وحدة التخزين الثانوية، ويمكن أن تحدث أخطاء في عملية التشغيل، **بافتراض أن البيانات التي شغِّلت صحيحة ودقيقة لسببين رئيسيين هما** (حسين، 1997: ص 387) :

- قد يحتوي البرنامج التطبيقي الذي يقوم بتشغيل البيانات علي جزء غير صحيح أو غير مسموح به أو يوجد خطأ في كتابة البرنامج.
- يمكن أن تحدث عيوب في الجهاز، أو في برنامج التشغيل.

ويستنتج الباحثان مما سبق أن الرقابة في مرحلة معالجة البيانات تهدف إلي التحقق والتأكد من أن البيانات المدخلة عُولجت بدقة، وبشكل كامل من خلال تتبع العمليات والسجلات كافة أثناء المعالجة، وأنه عُولجت العمليات كافة المطلوب معالجتها فقط.

ومن أهم إجراءات الرقابة علي معالجة البيانات ما يأتي) القاضي، 1997: ص 25) :

- يجب استخدام إجراءات رقابة المجاميع:) مجموع عدد المستندات، أو مجاميع قيم المستندات، أو المجاميع الرقابية (ومقارنة نتائجها مع مجاميع المدخلات.
- يجب وضع إجراءات تكفل منع استخدام الملف غير المطلوب تشغيله، واكتشاف الأخطاء الناتجة عن تعديل بيانات الملفات دون اعتماد لاكتشاف الأخطاء الناتجة عن مشغلي الجهاز.
- يجب التأكد من أن إجراءات رقابة البرامج تتضمن اختبارات الحدود المعقولة.

كما أن (السوافيرى ومحمد،2003: ص278) يرى أن هناك أساليب أخرى للرقابة على التشغيل تتمثل في:

- الفحص اليدوي لمخرجات التشغيل.
- استخدام الإجماليات الرقابية.
- استخدام الاختبارات المتوالية.
- استخدام اختبارات المعقولية والحدود.
- استخدام المقابلة.
- استخدام التقارير القبلية و البعدية.

3. إجراءات الرقابة في مرحلة المخرجات:

تهدف هذه الإجراءات إلى التأكد من صحة نتائج التشغيل ،ومن أن المخرجات كاملة ومعقولة ، وتوزع وفقا للسياسات الموضوعة ،وكذلك التأكد من أن الأشخاص المصرح لهم باستلام هذه النتائج هم فقط الذين يستلمونها، لذلك لا بد من وجود سجل بأسمائهم ووظائفهم (Murdrick، 1978: p.127).

كما تهدف الرقابة على المخرجات إلى التحقق من دقة ومعقولية المعلومات التي عُولجت بالتركيز على كشف الأخطاء التي حدثت خلال عملية معالجة البيانات، وليس منع الأخطاء خلال عملية المعالجة بالإضافة إلى الحفاظ على سرية المعلومات، والتحقق من أن العمليات التي أُدخلت كافة قد انعكس أثرها علي المخرجات كما هو متوقع منها.ومن أهم الأساليب المستخدمة للرقابة على المخرجات (الذنيبات، 2006: ص 314) ما يأتي:

- فحص معقولية المخرجات من قبل صاحب خبرة وقدرة على التحليل.
- مقارنة مخرجات الحاسوب مع بعض الأمور الخاصة بالمدخلات المحوسبة.

إن هدف إجراءات الرقابة على المخرجات، هو التأكد من صلاحيتها ودقتها واستكمالها، وبذلك يجب التأكد من الآتي: (سنكري، 2005: ص 140)

- وجود نماذج ثابتة لأشكال التقارير.
- أن محتوى التقرير يعكس البيانات المخزنة في الملفات.
- إيصال التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الإطلا ع عليها.
- المحافظة على مواعيد إصدار التقارير.

ويمكن القول إن رقابة المخرجات تعني التأكد من أن نتائج التشغيل للبيانات كاملة ودقيقة **وتنقسم إلى قسمين هما:**

- مراجعة نتائج التشغيل: وهي التحقق من أن التغيرات التي حدثت في الملفات الرئيسية صحيحة.ويتضح ذلك من خلال إرسال تقرير يومي لنشاط التشغيل للبيانات أو رسالة للأقسام المستخدمة للمراجعة.

- الرقابة علي توزيع المخرجات: وهو التأكد من وصول التقارير ونتائج التشغيل الأخرى إلي الجهات المستفيدة.

ومن أهم إجراءات الرقابة على المخرجات (القاضي، 1997: ص 25) ما يأتي:

- مقارنة المجاميع الرقابية للمخرجات مع المجاميع الرقابية للمدخلات.

- الاطلاع على المخرجات واختبارها عن طريق مقارنتها مع المستندات الأصلية المؤيدة للعمليات.

- قصر توزيع المخرجات على الإدارات ومراكز العمل التي لها الحق في ذلك.

وهناك أساليب أخرى للرقابة علي المخرجات أهمها:

- أساليب الرقابة على أشرطة واسطوانات وشاشات عرض المخرجات: وتتم الرقابة على المخرجات أثناء عملية نسخ البيانات مباشرة من الوحدة المركزية لمعالجة البيانات إلى وسيلة التخزين، وذلك باستخدام أساليب رقابة آلية مثل اختبارات المضاهاة الزوجية والفردية.وبالإضافة إلى طريقة التسجيل المزدوج، والتي تهدف إلى التحقق من صحة تسجيل المخرجات، حيث ينتج عن التسجيل المزدوج تكرار في المخرجات، أحدها يتمثل في المخرجات الأصلية المخزنة في الذاكرة، والأخرى مسجلة علي شريط أو اسطوانة، ومن ثم إجراء المقارنة بينهما للتأكد من صحة نسخ المخرجات) مصلح، 2007.ص 80) .

- أساليب الرقابة علي المخرجات المطبوعة: ومن أهمها (خصاونة، 2002: ص 71) :

أ. ضرورة تقليل عدد النسخ المطبوعة، بحيث لا يطبع إلا العدد المطلوب من النسخ دون زيادة.

ب. يجب أن تحاط نماذج المستندات المطبوعة مسبقاً برقم خاص يدل على الموظف الذي أعطى أمر الطباعة، وبصفة محددة نماذج مستندات الحركة وأن يتم إصدارها فقط حسب الحاجة، ويجب أن يحفظ سجل بكل نوع من تلك النماذج، وتسجيل خروج هذه النماذج، والأشخاص الذين استلموها، كما يجب المحاسبة عن النماذج التالفة.

و يتضح مما سبق أن أهمية الضوابط الرقابية على النظم الإلكترونية تنبع من أهمية هذه النظم والحاجة الماسة إليها في الحياة العصرية، لما تشهده المنظمات من تطور وتوسع في أعمالها على مستوى العالم، واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسويق وبيع منتجاتها.

- **ثانياً- جودة الأرباح:**

عرفت جودة الأرباح بأنها «مستوى توافر المعلومات المناسبة والدقيقة لتقويم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة بحيث تصبح مؤشراً جيداً لأداء الشركة في المستقبل وأيضا مؤشراً جيداً في تحديد قيمة الشركة «.2004، (Dechow and Schrand)

وعرَّف (السلمان ،2012) جودة الأرباح بأنها: " تلك الأرباح التي تتميز بوجود نقدي فعلى أو متوقع بحيث تكون متكررة وناتجة من النشاط الرئيس للشركة، وليس فيها مبالغات أو أرقام احتمالية، وأيضا ليست رأسمالية نتيجة بيع أصول ثابتة أو من مصادر خارجة كالتضخم".

كما تعرف جودة الأرباح بأنها: «مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة، وكلما زاد الارتباط، دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح» (درغام، 2008 م).

ويختلف مفهوم جودة الأرباح تبعًا لاختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، حيث يرى بعضهم أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى آخرون أن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما قيست وأفصح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يرى الدائنون بأن الأرباح تعدُّ ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة.(Dechow & Schrand، 2004) .

مما سبق يمكن استنتاج أن جودة الأرباح بشكل عام هي تلك الأرباح الناتجة عن الأعمال التجارية للمنشاة التي تعبر عن صدق الأرباح الحقيقية للمنشاة وواقعيتها، والناتجة عن بيانات ومعلومات حقيقية ودقيقة يمكن الاعتماد عليها والتي من خلالها يمكن تقويم الأداء الاقتصادي والمالي الحالي والمستقبلي للمنشاة.

- **أهمية جودة الأرباح**:

تظهر أهمية جودة الأرباح من العديد من الزوايا حيث تطرق العديد من الباحثين إلى أهمية جودة الأرباح مثل

Myers، Myers and Omer (2003) & Schipper and ، (2003) Vincent **والتي تتمثل في**:

- أولاً: تستخدم الأرباح في التعاقدات وكثيرا ما تستخدم في تعاقدات المكافآت والقروض فضعف جودة الأرباح يؤدى إلى مكافآت مفرطة للإدارة وبالتالي نقل الثروة من طرف إلى طرف آخر بشكل غير صحيح.
- ثانياً: تعدُّ الأرباح نقطة انطلاق وركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وأيضا تعدُّ الأرباح من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين لتقويم أداء ومخاطر الشركة ودراسة الوضع المالي للشركة.

▪ ثالثاً: تنبع أهمية جودة الأرباح من أنها تخدم صانعي المعايير من ناحية أنها مؤشر غير مباشر لتقويم جودة المعايير المحاسبية كما أشار (Lev 2007)، إلى أن الأرباح هي الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهي مؤشر على القيمة المضافة للشركة، وهى الإشارة التي تساعد في توجيه تخصيص الموارد في الأسواق الرأسمالية، وفي الواقع إن القيمة النظرية لأسهم الشركة هي القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، وعليه فان الزيادة في هذه الأرباح تمثل انعكاسا لزيادة قيمة الشركة، بينما يدل التراجع في الأرباح على تراجع هذه القيمة.

- **جودة الأرباح والنشاطات المصرفية:**

▪ **أولاً- مكونات كشف الدخل في المصارف:**

هناك علاقة وارتباط وثيق بين عناصر الدخل المبينة في كشف الدخل والمصروفات مع العناصر الأساسية للميزانية العمومية) قائمة المركز المالي) ، فالأصول الظاهرة في الميزانية العمومية تعدُّ من العناصر الأساسية المولدة للإيرادات التشغيلية، بينما تولد الالتزامات كثيراً من المصروفات.ولعل المصدر الأساس للإيرادات في المصارف هو الدخل من الفوائد (إيرادات الفوائد) الذي ينتج عادة من الموجودات المولدة للإيرادات، والتي هي القروض الممنوحة والاستثمارات، فضلاً عن الإيرادات الموفرة من العمولات والرسوم والخدمات الخاصة.ومن الالتزامات الرئيسة التي تولد المصروفات هي حسابات التوفير والودائع الثابتة والاقتراض والمصروفات المتولدة عنها تتمثل بالفوائد المدفوعة عن الودائع الثابتة والتوفير والاقتراض.ومن جانب آخر تتمثل كلفة رأس المال بالأجور والمنافع المدفوعة للعاملين والمصروفات غير المباشرة المرتبطة بالمصرف (Rose & Hudgins،.2008: 145) .

وفي مجال علاقة عناصر كشف الدخل مع الميزانية العمومية يرى (Rose& Hudgins) أن المصارف عندما ترغب بزيادة صافي الدخل، فإن لديها عدداً من الخيارات لإنجاز ذلك وهي: (Rose & Hudgins ، 2008: 146)

1. زيادة صافي الدخل من كل نوع من موجوداتها.
2. إعادة توزيع الموجودات المولدة للإيرادات باتجاه تلك الموجودات التي تحقق أعلى عائد.
3. زيادة حجم الخدمات التي تولد رسوماً وعلاوات.
4. زيادة الرسوم المرتبطة بالخدمات.

5. وفي مجال المطلوبات والمصروفات.التحول إلى مصادر التمويل ذات الكلفة الأقل.

6. إيجاد طرق لتقليل عدد العاملين، والمصاريف غير المباشرة، وخسائر القروض، والمصاريف التشغيلية المتنوعة.

7. تخفيض الضرائب من خلال تحسين ممارسات الإدارة الضريبية.

- **ثانياً- مجالات التحقق من جودة الأرباح في المصارف**:

توصف أعمال المصارف بأنها ذات جودة عالية إذا ما وجد بأن المبادئ والأساليب في إثبات عناصر إيرادات المصرف ومصروفاته وقياسها من النوع المتحفظ، وعلى عكس ذلك توصف أرباح المصرف بأنها ذات جودة منخفضة إذا ما تبين أن المبادئ والأساليب المتبعة في إثبات عناصر الإيرادات والمصروفات وقياسها في المصرف من النوع المتساهل المتراخي، وحيث إن المصادر الرئيسة لإيرادات المصارف هي العمولات والفوائد المقبوضة، وان المجالات الرئيسة لمصروفاته هي العمولات والفوائد المدفوعة، وكذلك التخصصات المكونة لمحفظة القروض، **فينبغي أن يتم التحقق من جودة الأرباح في المصارف في المجالات الآتية**: (مطر، 2003: 414)

- **أولاً- العمولات والفوائد المقبوضة**:

وتتوقف الجودة هنا على عاملين هما:

1. توقيت الاعتراف وتحقق الإيرادات، فكلما كان الاعتراف بالإيرادات في توقيته الصحيح، وليس قبل تحققها كلما دلَّ ذلك على جودة الأرباح.

2. الفوائد المقبوضة عن محفظة القروض، والتأكد من الفوائد عن القروض المتعثرة قد فُصلت عن الفوائد المتعلقة بالقروض الجيدة لأن الأولى لا تتصف بصفة الاستمرارية، وكلما زادت نسبة الفوائد عن القروض المتعثرة إلى الفوائد الكلية لمحفظة القروض، كلما قلت جودة الأرباح.

- **ثانياً- العمولات والفوائد المدفوعة**:

وتتوقف الجودة في مدى التزام المصرف بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) والمعايير المحاسبية المتبعة، لاسيما تلك المتعلقة باستخدام أساس الاستحقاق، والتأكد من عدم تأجيل إثبات الفوائد والعمولات المدينة إلى الفترة المالية اللاحقة مع أن واقعة استنفاذها تمت خلال الفترة الجارية.

- **ثالثا- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:**

ويرتبط هذا البند بالسياسة الائتمانية للمصرف وفي ضوء عاملين هما:

1. التأكد من أن الإدارة صنَّفت قروض المحفظة وفق أسس ومعايير موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تحققها، ليتم بناءً على هذا التصنيف فرز القروض الجيدة عن القروض المتعثرة.

2. التأكد من أن الإدارة راعت تكوين المخصص وفق المخاطر المشار إليها في العامل الأول، وكذلك النسب المتعارف عليها في المصارف.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة إلى قسمين:

الدراسات السابقة المرتبطة بالضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية و الدراسات السابقة المرتبطة بجودة الأرباح.

أولا ـ الدراسات السابقة المرتبطة بالضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

دراسة **حمادة** (**2010**) بعنوان: «أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية»

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة وزعت على مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة فيها؛ وذلك بهدف تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.

دراسة **Noor Azizi Ismail, Malcolmking (2007)** بعنوان: «العوامل المؤثرة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الماليزية الصغيرة ومتوسطة الحجم».

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المستويات المختلفة من الملاءمة لنظم المعلومات المالية في سياق محدد للشركات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم في ماليزيا والعوامل المؤثرة فيها، وبشكل خاص ركزت الدراسة على الملاءمة بين متطلبات المعلومات

المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد المعلومات المحاسبية؛ وقد توصل الباحثان إلى أن هناك ارتفاعاً في استخدام المدخل المعتدل والأدلة المكتسبة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في بعض الشركات، مما يعني أن هناك توافقاً بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد تلك المعلومات

دراسة **Deborah and H.JosephWen (2007)** بعنوان: «تقليل مستويات التهديد لنظم المعلومات المحاسبية، وتحدياتها لكل من الإدارة والمحاسبين والمراجعين والأكاديميين».

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأمن المعلومات، وتحديد العلاقة بين مستويات التهديد المختلفة، ودرجة قوة إدارة الشركة فضلاً عن درجة أمن المعلومات فيها،وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مستوى ملائم من الضوابط الرقابية، يضمن إنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، إنما يقع على عاتق الإدارة في الشركة.و أن إدراك خطر التهديد الذي تواجهه الشركات، إنما يقع على عاتق المحاسبين والإدارة ومحللو النظم.

دراسة **القطناني** (**2005**) بعنوان: «الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة»

هدفت الدراسة إلى استكشاف الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الأردن، وتقويم درجة متانة الإجراءات والضوابط الرقابية المصممة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة وفاعليتها، ومدى توافق خصائص النظام الرقابي لتلك الأنظمة مع المواصفات والمعايير الرقابية المتعارف عليها، وقد خلصت الدراسة إلى عدم توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية بالأردن مع ضوابط الرقابة التنظيمية.

دراسة **JEAN- Michel Manceau (2005)** بعنوان: «نتائج عدم جودة المعلومات المحاسبية على ممارسات الاستثمار ».

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى صلاحية المعلومات المحاسبية والمالية، التي يؤسس عليها قرار المستثمر الذي يتطلب بطبيعته مردودية عالية لأمواله المستثمرة في ظل مناخ تسوده أعمال احتيالية من قبل الإدارة للتوجيه بشكل إيجابي عن أدائهم ولتجنب إقرارات السوق ، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أنه يمكن أن يبقى عرض بدائل الاستثمار بعيداً عن المؤثرات السلبية؛ وذلك من خلال عدم الاعتماد على الدراسات التحليلية لتقويم الاستثمار في المؤسسة بحسب المعلومات المحاسبية، وأنه يمكن أن يبقى

عرض بدائل الاستثمار بعيداً عن المؤثرات السلبية؛ وذلك من خلال الاعتماد على ديناميكية السوق.

ثانياً ـ الدراسات السابقة المرتبطة بجودة الأرباح:

دراسة **Reyad Sameh , (2013)** بعنوان:

The Role of Auditing Quality as a tool of Corporate Go –» ernance in Enhancing Earnings Quality«: Evidence from Egypt

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية باعتبارها أداة من أدوات حوكمة الشركات ومستوى جودة الأرباح في مصر.وخلصت الدراسة إلى أن هناك مستوى مقبولاً من جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية، وأن هناك مستوى مقبولاً من جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية، وأن هناك تأثيراً إيجابياً على الحد من مجموع المستحقات في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية، وبالتالي تحسين جودة الأرباح لكل من التخصصات في صناعة العميل.

دراسة **حمدان** (**2012**) بعنوان: «العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية».

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين، وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

دراسة **احمد** (**2012**) بعنوان: «أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية».

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية، وجودة الأرباح ثم تحديد أثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية في جمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة نموذج (Richardson & Sloan) لقياس جودة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من قيمة أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والارتباط مع المكاتب العالمية للمراجعة والتأهيل المهني للمراجع على جودة الأرباح.

دراسة **أبو علي وآخرين** (**2011**) بعنوان: «أثر جودة الأرباح على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بوصة عمان».

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الإقراض للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية بشكل منفرد على تكلفة الاقتراض باستثناء تمهيد الأرباح المحاسبية، وكان بعد موثوقية الأرباح المحاسبية أعلى من أثر بعد ملاءمة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض، وكان للتحفظ المحاسبي أثر ضعيف على تكلفة الاقتراض.

رراسة **Machuga and Teitel (2007)** بعنوان: «– The Effects of the Mex can Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components».بمعنى: أثر قانون الحاكمية المؤسسية المكسيكي على جودة الأرباح ومكوناته.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثر جودة الأرباح بقانون الحاكمية المؤسسية المطبق في المكسيك سنة 2000، والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح، ودّلت نتائج الدراسة على أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون الحاكمية المؤسسية.

رراسة **Altamuro & Beatty (2006)** بعنوان: «– Do Internal Control R forms Improve Earnings Quality?» بمعنى: «هل تحسن عملية إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية من جودة الأرباح؟».

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تبني متطلبات Federal Deposit Insurance Corporation Improvement (FDICIA) .المتعلقة بالرقابة الداخلية على جودة الأرباح باستخدام ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح: استمرارية الأرباح، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومعامل استجابة الأرباح Earning Response Coefficient (ERC)، توصلت الدراسة إلى أن هذه المتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية أدت إلى تحسين مقاييس جودة الأرباح بعد تطبيق المتطلبات.

دراسة **Ball & Brown (1968)**

وهي من الدراسات المحاسبية المعتمدة على السوق، والتي هدفت في الأساس إلى تقويم جودة الأرباح المحاسبية من خلال قياس قوة العلاقة بين الربح المحاسبي مع عائد

السهم في المقام الأول، وأشارت النتائج بشكل إجمالي إلى أن التدفقات النقدية لم تكن أفضل من الربح المحاسبي من حيث العلاقة مع عائد السهم.وأظهرت الدراسة أن نسبة تفسير الأرباح للتذبذب الحاصل في عائد السهم كانت أعلى من نسبة تفسير التدفق النقدي لذلك التذبذب رغم أن الفرق لم يكن كبيراً.

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة أساليب وطرق وعوامل عدة لها تأثير على جودة الأرباح منها الحوكمة وجودة أنشطة المراجعة الداخلية والخارجية، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها استخدمت أسلوباً من أساليب الرقابة، وهو الرقابة على التطبيقات لمعرفة مدى تأثيره على جودة الأرباح، وحسب علم الباحثين أنها الأولى في محافظة غزة التي تعنى بموضوع مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف الفلسطينية وأثر هذه الضوابط على جودة الأرباح، وذلك بهدف المساهمة في الوصول إلى مستوى عال من جودة الأرباح، وذلك من خلال الاستفادة من الدور الذي التي تقوم به أنظمة الرقابة الإلكترونية في توفير أرقام وبيانات ذات موثوقية وخالية من الأخطاء، و بالتالي الحصول على أكثر جودة في أرباح.

تحليل خصائص عينة الدراسة:

الجدول (2) يوضح خصائص عينة الدراسة، ومنه يتبين أن غالبية أفراد العينة لديهم القدرة والخبرة والكفاءة والمهنية، مما يعزز من مصداقية البيانات التي تم الحصول عليها من خلالهم وإمكانية الاعتماد عليها.حيث إن جميعهم من حملة درجة البكالوريوس والماجستير، مما يؤكد أن أفراد العينة يمتلكون وعياً كبيراً بجوانب الضعف والقوة في وحداتهم، مما يجعلهم قادرين على تحديد مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وحداتهم.كما أن 55% منهم يتمتعون بخبرة عملية تزيد عن 16 سنة، مما يؤكد أنهم يعرفون التفاصيل الدقيقة بعملهم.إضافة إلى أن غالبيتهم تلقوا دورات تدريبية في مجال عملهم وتخصصاتهم في مجال المحاسبة والإدارة والعلوم المالية، مما يجعلهم الأقدر على تحويل العلوم النظرية إلى واقع تنفيذي، وهذا يدعم من مصداقية البيانات المتحصلة منهم ومدى الاعتماد عليها .

الجدول (2)

يوضح الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة (N=20)

البيان	N	%	البيان	N	%
المؤهل العلمي			عدد الدورات التدريبية		
بكالوريوس	14	70.0	5 دورات أو اقل	10	50.0
ماجستير	6	30.0	أكثر من 5 دورات	10	50.0
الإجمالي	20	%100	الإجمالي	20	%100
الاختصاص العلمي			عدد سنوات الخبرة		
محاسبة	10	50.0	6 -10 سنوات	8	40.0
إدارة أعمال	2	10.0	11 -15 سنة	1	5.0
علوم مالية ومصرفية	4	20.0	16 -20 سنة	8	40.0
تكنولوجيا معلومات	3	15.0	أكثر من 20 سنة	3	15.0
أخرى	1	5.0	الإجمالي	20	%100
الإجمالي	20	%100			
المسمى الوظيفي			العمر		
مراجع حسابات	3	15.0	25 -35 اقل من	5	25.0
رئيس قسم	14	70.0	35 -45 اقل من	9	45.0
أخرى	3	15.0	45 -55 اقل من	6	30.0
الإجمالي	20	%100		20	%100

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها واختبار فرضياتها:

أولا ـ تساؤلات الدراسة:

◄ التساؤل الرئيس: **ما مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية المدرجة في البورصة؟**

للتعرف إلى مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية المدرجة في البورصة، حسب الباحث المتوسطات والوزن النسبي للمراحل التالية: (مرحلة المدخلات، ومرحلة معالجة البيانات، ومرحلة المخرجات) ، ثم تم إيجاد اختبار الإشارة sign test حول الدرجة المتوسطة التي تساوي (3) درجات، حيث إننا سوف نقوم بعرض النتائج الخاصة بكل محور على حدة من خلال الجداول الآتية:

- 1.1 النتائج المتعلقة بالمحور الأول «ما مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية»؟

حسب الباحثان المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية، ثم تم إيجاد اختبار الإشارة sign test حول الدرجة المتوسطة التي تساوي (3) درجات، والنتائج المتعلقة بهذا المجال موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3)

إحصاءات وصفية لفقرات المحور الأول (مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) وفقراته واختبار الإشارة والترتيب

Nu.	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة z	الترتيب
1	عند إرسال البيانات للتشغيل الإلكتروني يتم استخدام نماذج الرقابة متضمنة عدد المستندات ومجموع القيم	2.67	1.5	66.7	2.03*	
2	التأكد من اعتماد أي عملية قبل إدخالها في الحاسوب	3.47	1.1	86.7		2
3	تحفظ المستندات الأصلية في ملفات للرجوع إليها عند الحاجة	3.90	0.0	97.5	3.87**	1
4	توجد رقابة كافية لاكتشاف أي نقص في بيانات المدخلات	3.00	1.5	75.0	2.67*	
5	يتم تحديد إجماليات البيانات الموجودة في مستندات المجموعة المراد تشغيلها قبل التشغيل	2.80	1.5	70.0	2.2*	
6	يتم تحديد عدد المستندات قبل الإدخال ومقارنته بالعدد الذي يظهر في الحاسوب	3.20	1.4	80.0	2.9**	3
7	يتم تتبع تسلسل الأرقام للمعاملات قبل الإدخال في الحاسوب	2.73	1.6	68.3	2.04*	
8	يتم مراجعة ترتيب كل جزء من عناصر البيانات	2.80	1.5	70.0	2.2*	
9	مجاميع الرقابة على المدخلات تراجع بواسطة شخص آخر بخلاف العاملين على إدخال البيانات	3.00	1.5	75.0	2.5**	

Nu.	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة z	الترتيب
10	هناك إجراءات تسمح بوقف عملية معالجة البيانات إذا حدث خطأ أثناء إدخال البيانات	3.00	1.3	75.0		
11	عند وجود خطأ في الإدخال فان هذه العملية تحمل رقم وتظهر في يومية الفرع	3.20	1.4	80.0	3.1**	4
12	عند إلغاء عملية فإنها تظهر في اليومية ويظهر سبب الإلغاء	3.47	1.1	86.7	3.3**	2
13	يتم تمييز المستندات او العمليات في المجموعات التي تم إدخالها لتلافى إعادة إدخالها	3.07	1.4	76.7	2.8**	
14	التحقق من أن المستندات الأصلية التي وقعت بها أخطاء تم إعادتها إلى القسم المستفيد	2.80	1.5	70.0	2.3*	
15	التأكد من استلام كافة مدخلات النظام وعدم إسقاط أية بيانات	3.00	1.5	75.0	2.6**	
16	التأكد من أن الأخطاء التي وقعت أثناء تحويل البيانات إلى لغة الآلة قد تم تصحيحها	2.67	1.7	66.7	1.7//	16
	الدرجة الكلية للمحور الاول	42.4	14.1	75.7	2.46*	

** دالة إحصائيا عند 0.01 * دالة إحصائيا عند 0.05 \\ غير دالة إحصائيا

تبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- الوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور الأول: (مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) يساوي 75.7% بمتوسط حسابي 42.4 درجة، وبانحراف معياري 14.1 درجة، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتوافر بدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ 75.7%.

- الفقرة (3) القائلة بأن: «تحفظ المستندات الأصلية في ملفات للرجوع إليها عند الحاجة» حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث التطبيق بوزن نسبي (97.5%)، وبمتوسط حسابي 3.9 درجة، حيث زاد المتوسط الحسابي عن 2 درجات، وهذه الفقرة لها دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أنه هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- الفقرة (1) القائلة بأن: «عند إرسال البيانات للتشغيل الإلكتروني تستخدم نماذج الرقابة متضمنة عدد المستندات ومجموع القيم» حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة

من حيث التطبيق بوزن نسبي (66.7%) وبمتوسط حسابي 2.67 درجة، حيث زاد المتوسط الحسابي عن 2 درجتين.وهذه الفقرة لها دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- 2.1: توافر الضوابط الرقابية في مرحلة معالجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

للتعرف إلى مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة معالجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية، حسب الباحث المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور وفقراته، ثم تم إيجاد اختبار الإشارة sign test حول الدرجة المتوسطة التي تساوي (3) درجات، والنتائج المتعلقة بهذا التساؤل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4)

إحصاءات وصفية لفقرات محور توافر الضوابط الرقابية
في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفقراته واختبار الإشارة والترتيب

Nu.	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة z	الترتيب
1	يستخدم نظام المجموعات للمستندات أو العمليات عند تشغيل البيانات الخاصة بها	2.73	1.4	68.3	*2.2	
2	يتم تمييز المستندات أو العمليات في المجموعات التي تم تشغيلها لتلافى إعادة التشغيل	2.27	1.5	56.7	// 1.06	
3	تستخدم إجراءات الجمع والمجاميع للتأكد من تشغيل جميع البيانات	2.93	1.4	73.3	**2.5	
4	يمكن إعادة تشغيل البرامج من نقطة التوقف إذا توقفت دورة التشغيل لأي سبب من الأسباب	2.73	1.3	68.3	*2.2	
5	توجد إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها	2.20	1.5	55.0	// 0.89	
6	يتم الكشف عن تسلسل المستندات من خلال البرامج	3.07	1.4	76.7	**2.79	1
7	تتم مقارنات بعد إجراء التعديلات على الملفات مع الملفات قبل تعديلها	2.67	1.5	66.7	*2.03	
8	يتم إجراء فحص يدوى لمخرجات التشغيل	2.67	1.7	66.7	*2.2	
9	التحقق من الإجماليات بعد عملية التشغيل	2.93	1.4	73.3	**2.5	

Nu.	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة z	الترتيب
10	يتم عمل الاختبارات المتوالية للتحقق من ترتيب البيانات أثناء المعالجة	2.73	1.6	68.3	*2.03	
11	استخدام اختبارات المعقولية والحدود لعمليات عشوائية	2.20	1.6	55.0	// 0.83	
12	يتم عمل تقارير قبل التشغيل وبعد التشغيل عن محتويات الملفات	2.60	1.5	65.0	// 1.87	
13	يتم عمل اختبارات مبرمجة للتأكد من شرعية وشمولية البيانات والعلاقات المنطقية للعمليات تحت التشغيل	2.13	1.4	53.3	// 0.68	13
	الدرجة الكلية للمحور الثاني	33.9	13.6	65.1	1.64//	

** دالة إحصائيا عند 0.01 * دالة إحصائيا عند 0.05 \\ غير دالة إحصائيا

تبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- الوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور: (مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) يساوي 65.1% بمتوسط حسابي 33.9 درجة، وبانحراف معياري 13.6درجة، وهذا المحور له دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتوافر بدرجة متوسطة وبوزن نسبي بلغ 65.1%.

- الفقرة (6) القائلة: «يتم الكشف عن تسلسل المستندات من خلال البرامج» حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث التطبيق بوزن نسبي (76.7%) وبمتوسط حسابي 3.07 درجة، حيث زاد المتوسط الحسابي عن 2 درجات، وهذه الفقرة لها دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- الفقرة (13) القائلة بأن: «يتم عمل اختبارات مبرمجة للتأكد من شرعية وشمولية البيانات والعلاقات المنطقية للعمليات تحت التشغيل» حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بوزن نسبي (53.3%) وبمتوسط حسابي 2.13 درجة، حيث يقترب المتوسط الحسابي من 2 درجات.وهذه الفقرة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- 1.3: توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات بيانات نظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية:

للتعرف إلى مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية، حسب الباحث المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور وفقراته، ثم تم إيجاد اختبار الإشارة sign test حول الدرجة المتوسطة التي تساوي (3) درجات، والنتائج المتعلقة بهذا التساؤل موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (5)

إحصاءات وصفية لفقرات محور توافر الضوابط الرقابية
في مرحلة مخرجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفقراته واختبار الإشارة والترتيب

Nu.	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة z	الترتيب
1	تحتوى المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية	2.93	1.4	73.3	2.6**	
2	يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة	2.53	1.5	63.3	1.76//	
3	يتم مقارنة المخرجات المطبوعة وفحصها مع المستندات الأصلية	2.60	1.5	65.0	1.87//	
4	عملية المطابقة في السؤال السابق تتم من قبل شخص مستقل عن القسم المنشئ للعملية وعن قسم التشغيل	2.53	1.5	63.3	// 1.76	
5	يتم توزيع تقارير المخرجات على إدارات البنك المستفيدة	2.73	1.4	68.3	2.2*	
6	تتم مراجعة تقارير المخرجات قبل توزيعها على الإدارات	2.87	1.5	71.7	2.4*	
7	توجد رقابة كافية على عمليات التوزيع	2.60	1.5	65.0	1.87//	
8	تقدم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب من قبل قسم التدقيق الداخلي او اي جهة من داخل المؤسسة	3.00	1.46	75.0	2.6**	1
9	يطلب من المدقق الخارجي تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب	2.67	1.5	66.7	2.1*	
10	هناك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي او من قبل مدقق خارجي	2.80	1.5	70.0	2.3*	
11	يتم تحديد قائمة بالأفراد المصرح لهم باستلام المخرجات	2.20	1.5	55.0	0.88//	14
12	يتم إخفاء الرقم السري للمستخدم على شاشة العرض	3.00	1.46	75.0	2.6**	1

Nu.	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة z	الترتيب
13	يتم طباعة العدد المطلوب فقط من نسخ المخرجات	2.67	1.5	66.7	2.1*	
14	يتم التأكد من أن مجموع التقارير المستخرجة يساوى مجموع التقارير المدخلة	2.80	1.5	70.0	2.3*	
	الدرجة الكلية للمحور الثالث	37.9	13.4	67.7	2,3*	

** دالة إحصائيا عند 0.01 * دالة إحصائيا عند 0.05 \\ غير دالة إحصائيا

تبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- الوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور: (مدى توافر الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) يساوي 67.7% بمتوسط حسابي 37.9 درجة، وبانحراف معياري 13.4 درجة وهذا المحور له دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يرون بأن الضوابط الرقابية في مرحلة معالجات بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتوافر بدرجة متوسطة وبوزن نسبي بلغ 65.1%.

- الفقرة (8) القائلة بأن: «تقدم تقارير تقويم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب من قبل قسم التدقيق الداخلي أو أي جهة من داخل المؤسسة» حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث التطبيق بوزن نسبي (75.0%) وبمتوسط حسابي 3.0 درجة، حيث زاد المتوسط الحسابي عن 2 درجتين، وهذه الفقرة لها دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أنه هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- الفقرة رقم (11) القائلة بأن: «يتم تحديد قائمة بالأفراد المصرح لهم باستلام المخرجات» حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بوزن نسبي (55.0%) وبمتوسط حسابي 2.2 درجة، حيث يقترب المتوسط الحسابي من2 درجات. وهذه الفقرة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن هناك موافقة بدرجة ضعيفة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ثانياً ـ فرضيات الدراسة:

◄ **الفرضية الرئيسة**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و جودة الأرباح.

ولاختبار صحة هذه الفرضية سيتم أولا التعرف إلى النموذج المستخدم في قياس جودة الأرباح في الشركات محل الدراسة، ومن ثم إيجاد علاقة الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بين الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح.

- **النموذج المستخدم في قياس جودة الأرباح:**

استخدمت الدراسة الحالية نموذج (Richardson et al ، 2005.)، لقياس جودة الأرباح، وهو من أكثر النماذج استخداماً وشيوعاً فكثير من الاجتهادات سعت إلى تفسير جودة الأرباح، من تلك التفسيرات استخدام البعض استمرارية الأرباح كمؤشر على جودتها مثل: (Altamuro & Beatty، 2006; Schipper & Vincent، 2003) وقد بين (Sloan،2005) أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات أكثر من استمرارية المستحقات، فقد طور (Richardson at el ،2005) نموذجاً لتحديد مدى استمرارية الأرباح في المستقبل وفق المعادلة الآتية:

$$ROAi,t+1 = \gamma0 + \gamma1 (ROAi,t – TACCi,t) + \gamma2TACCi,t + ui,t+1 \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث

$ROAi،t+1$: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة القادمة (t+1) .

$ROAi،t$: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة الحالية (t) .

$\gamma1$: استمرارية التدفقات النقدية.

$\gamma2$: استمرارية المستحقات.

$TACCi،t$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t) .

فجودة الأرباح تعني أن أرباح العام القادم، والمتمثلة في العائد على الأصول للعام القادم $ROAi،t+1$ "المتغير التابع في المعادلة 1" تتأثر بأرباح العام الحالي والمتمثلة في المعامل ($\gamma1$ coefficient) أكثر من المستحقات الكلية والمتمثلة في المعامل $\gamma2$.

فان افترضنا في المعادلة السابقة أن ($\gamma1 - \gamma2 < 0$) بمعنى استمرارية الأرباح في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات حيث ($\gamma1 > \gamma2$) ، وهو ما يشار إليه بجودة الأرباح، وللتركيز على استمرارية المستحقات في جودة الأرباح، فإننا نعدل المعادلة (1) لتصبح كما يأتي:

$$ROAi,t+1 = \rho0 + \rho1ROAi,t + \rho2TACCi,t + ui,t+1 \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

علماً أن هذه المعادلة يمكن كتابتها من حيث استمرار المعلمات في المعادلة (1) كما يأتي:

$$ROAi,t+1 = \gamma0 + \gamma1\ (ROAi,t) + (\gamma2 - \gamma1)\ TACCi,t + ui,t+1 \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث إن ($\rho1 = \gamma1$) وكذلك فإن ($\rho2 = \gamma2 - \gamma1$) ، وهذا التقدير يوفر علينا التقدير المباشر لكل من ($\gamma2 - \gamma1$) في المعادلة (1) ، وما زال افتراضنا الأول أن ($\rho2<0$) بحيث يكون أكثر سلبية في حال كانت أقل تمثيل للمستحقات في الأرباح، بمعنى وجود جودة أرباح عالية.ونحن نرى أن يتم استخدام المستحقات غير العادية بدلاً من المستحقات الكلية لتعطي نتائج أكثر دقة، وسنعطي ذلك النموذج الرمز (EQR) .

- **ما مدى وجود جودة أرباح في المصارف الفلسطينية؟**

لمعرفة مدى وجود جودة أرباح في المصارف الفلسطينية، أُستخدم نموذج 2005) ، (Richardson et al.، في الدراسة الحالية لتعتبر مؤشرا على وجود جودة أرباح، وذلك لسهولة الاستخدام وسهولة الحصول على البيانات المطلوبة.حيث قام الباحثان بإيجاد أكبر قيمة وأقل قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لجودة الأرباح، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (6)

إحصاءات وصفية حول جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية

	Minimum	Maximum	Mean	Std.Deviation
جودة الأرباح	- .000000000018	- .0000000165	- .000000003525	.00000000573
	1.8E- 0.07	1.65E- 0.10	3.525E- 0.08	5.73E0.08

أظهرت النتائج إلى وجود جودة أرباح في المصارف الفلسطينية، حيث إن قيمة جودة الأرباح أقل من صفر، مما يدل على وجود جودة أرباح بنسب متفاوتة في المصارف الفلسطينية.

◄ **الفرضية الفرعية الأولى**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و جودة الأرباح.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة

الأرباح في المصارف الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (7)

يوضح نتائج معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية

جودة الأرباح	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	.287	.220 //

P- value<0.01 * P- value<0.05 // P- value>0.05 **

تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية، ($r = 0.28$ ، $p- value>0.05$) ، وهذا يدل على أن الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ليس لها أثر على جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية.مما يعني قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة: " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح"، ورفض الفرضية البديلة.

◄ **الفرضية الفرعية الثانية**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (8)

يوضح نتائج معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الضوابط الرقابية في مرحلة مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية

جودة الأرباح	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	.489	.050*

P- value<0.01 * P- value<0.05 // P- value>0.05 **

تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية، (r = 0.48 ، p– value<0.05) ، وهذا يدل على أن الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لها أثر على جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية.مما يشير إلى أنه كلما زاد مستوى تطبيق الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كلما أدى ذلك إلى زيادة جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية والعكس صحيح.مما يعني رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية: " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح "، والقبول بالفرضية البديلة.

◄ **الفرضية الثالثة**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (9)

يوضح نتائج معا مل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح في المصارف الفلسطينية

جودة الأرباح	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	.387	.092 //

P- value<0.01 * P- value<0.05 // P- value>0.05 **

تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الإرباح في المصارف الفلسطينية، (r = 0.38 ، p– value>0.05) ، وهذا يدل على أن الضوابط الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ليس لها أثر على جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية.مما يعني قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين الضوابط

الرقابية في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح"، ورفض الفرضية البديلة.

النتائج والتوصيات:

أولاً ـ النتائج:

بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة ومناقشة نتائجها، **فإنه يمكن الخروج بالنتائج الآتية:**

1. المصارف الفلسطينية محل الدراسة تطبق الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمراحلها الثلاث بمستويات عالية و متفاوتة.

2. تتوافر لدى المصارف الفلسطينية محل الدراسة أرباح ذات جودة عالية.

3. يوجد علاقة طردية بين تطبيق الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وبين جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق الضوابط الرقابية في مرحلة معالجة بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كلما زادت جودة أرباح هذه المصارف.

4. لا يوجد علاقة بين تطبيق الضوابط الرقابية في مرحلة مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وبين جودة الأرباح في المصارف الفلسطينية.

ثانياً ـ التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يقترح الباحثان التوصيات الآتية:

1. ضرورة الاهتمام بتطبيق الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمراحلها الثلاث (المدخلات ، ومعالجة البيانات ، والمخرجات) من قبل كل الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، لما لها من أهمية في إعطاء معلومات أكثر موثوقية وأكثر دقة، وبالتالي أرباح ذات جودة عالية.

2. ضرورة تفعيل دور سلطة النقد الفلسطينية في الرقابة على كل المصارف وإلزامها بتفعيل أنظمة الرقابة على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها للحصول على أرباح عالية الجودة.

3. إجراء المزيد من الأبحاث التي تدرس علاقة الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة الأرباح، وذلك على الوحدات الفلسطينية المتداول أسهمها في البورصة الفلسطينية، وباستخدام نماذج أخرى بخلاف النموذج المستخدم في هذه الدراسة لقياس جودة الأرباح.

المصادر والـــــمراجـــــــع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. أبوعلي، سوزي، ومأمون الدبعي، ومحمد أبو نصار، 2011، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجلد 7، العدد 3، ص –433 ص 466.
2. أبو موسى، احمد عبد السلام (2004) ، «مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية»، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد (44) ، العدد الثالث.
3. أحمد سامح، 2012، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد4، ص –736 ص 0.761
4. تنتوش ،محمود قاسم (1998) «نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية» دار الجيل، بيروت
5. حمدان ، علام ، (2012) ، «العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية» مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين العدد الأول، ص 265 –ص 301.
6. خصاونة، ريم عقاب، (2002) ، «أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات علي أنظمة الرقابة الداخلية علي المصارف التجارية الأردنية»، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
7. درغام، سوزان عطا (2008) . العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
8. دهمش،نعيم و أبوزر،عفاف (2005) ،«المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية» ، عمان _ الأردن
9. الذنيبات، علي عبد القادر، (2006) ، «تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية»، الجامعة الأردنية، ط 1، عمان، الأردن.
10. السلمان ، احمد (2012) ،«تطور جودة المعلومات المحاسبية» كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة القصيم ، المجلد الحادي عشر – العدد الثاني، ص 41، السعودية

11. السوافيرى ، فتحي ومحمد عبد المالك (2003) ، «دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية» الدار الجامعية ، الإسكندرية.

12. سنكري، سهى، (2005) «كفاية الإجراءات الرقابية في الحزم البرمجية المحاسبية الجاهزة»، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق. المجلد (27) ، العدد (2)

13. القاضي، حسين (1997) ، «مراجعة الحسابات والإجراءات»، الناشر مكتبة الزهران، عمان، الأردن. .

14. لطفي ،أمين السيد (1997) «الاتجاهات الحديثة فى المراجعة والرقابة على الحسابات» دار النهضة العربية ،القاهرة.

15. مصلح، ناصر عبد العزيز،(2007) «أثر استخدام الحاسوب علي أنظمة الرقابة الدا خلية في المصارف العاملة في قطاع غزة»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

16. مطر، محمد «التحليل المالي والائتماني – الاتجاهات والأساليب والادوات والاستخدامات. العملية» دار وائل للنشر، عمان، 2003.

17. الهوارى ،محمد وآخرون (1991) «أصول المراجعة» الممارسة العلمية ،القاهرة.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Altamuro, Jennifer. , Beatty, Anne. , 2006, «Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?» Working Paper, www. ssrn. com.*
2. *Ball, R. & Brown, P. , "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers" , Journal of Accounting Research, 1968 , pp. 159 – 178.*
3. *Demerjian Peter. , Lev Baruch. , & Sarah Mc Vay. , 2007, "Managerial Ability and Earnings Quality", Working Paper University of Michigan.*
4. *Dechow, P. , and Schrand, C. (2004) . "Earnings quality. " The Research Foundation of CFA Institute.*
5. *Machuga Susan & Teitel Karen. , 2007, " The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components", Journal of international Accounting Research. Vol. 6, No. 1 pp 3755.*
6. *Myers, J. N. , Myers, L. A. , Omer, T. C. , (2003) . "Exploring the term of the relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation? " Accounting Review 78 (3) , 779.*

7. *Murdick, Robert G. and others "Accounting information system" prentice. Hall, inc, Englewood, cliffs, 1978*
8. *Reyad, Sameh, «The Role of Auditing Quality as a tool of Corporate Governance in Enhancing Earnings Quality»: Evidence from Egypt International Management Review Vol. 9 No. 2 2013 Egypt.*
9. *Robertson, Jack C. and Davis, «Auditing», Business publication, inc. Plano, Texas, uthed, 1985.*
10. *Rose. Peter. S , and Hudgins. Sylvia. C. Bank Management & Financial Services « 7th- Ed. Mc- Grow- Hill,USA,2008.*
11. *Stanley D. haper ,et al. , Handbook of EDP auditing (Boston,New York: warren, Gorham and lamont, 1985)*
12. *Schipper, K, and L. Vencent (2003) . "Earnings quality" Accounting horizons, 17, 97, 110.*
13. *Sekaran, U. (2000) , "Research Methods for Business", Third Edition, John Wiley and Sons, Inc, USA.*